ستُطرح عبر الموقع الإلكتروني للوزارة لاستطلاع آراء العاملين في الميدان التربوي لمدة أسبوعين

وزير التربية: الانتهاء من إعداد النسخة الأولية للائحة التعليم الجديدة وتوحيد السياسات التعليمية

- تحديث الخطط الدراسية ولوائح تقييم المتعلم والغياب وضوابط الدور الثاني ومخالفات الامتحانات
- المشروع يضع المتعلم في محور عملية التطوير من خلال توفير بيئة داعمة ومتوازنة تراعي احتياجاته
- إلغاء العمل بالوثائق المنفصلة الخاصة بكل مرحلة تعليمية لتحل محلها لائحة شاملة

م.سيد جلال الطبطبائي

أعلن وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي عن الانتهاء من إعداد النسخة الأولية من مشروع لائحة التعليم الجديدة، وذلك استكمالا لأعمال فريق العمل المتخصص الذي شكل بقرار وزاري لمراجعة وتطوير وتحديث الوثائق واللوائح التربوية والتنظيمية الخاصة بالمراحل التعليمية المختلفة، بهدف توحيد السياسات التعليمية ضمن إطار تنظيمي شامل يمثل مرجعا موحدا للعملية التعليمية في مدارس وزارة التربية.

وقال الوزير الطبطبائي في تصريح صحافي، إن وزارة التربية حرصت منذ تشكيل الفريق المختص على وضع أسس واضحة لإعداد لائحة تعليم حديثة تراعي متطلبات المرحلة الراهنة وتواكب المستجدات التربوية والتعليمية، مبينا أن أعمال الفريق انطلقت من رؤية تستهدف تعزيز الانضباط المدرسي، وتطوير البيئة التعليمية، وتوحيد الأدلة التنظيمية، ورفع كفاءة الممارسات التعليمية والإدارية في مختلف المراحل الدراسية.

وأضاف أن الوزارة تنظر إلى مشروع اللائحة باعتباره أحد المشاريع التطويرية المهمة التي تسهم في تحديث البيئة التشريعية والتنظيمية للعملية التعليمية، بما يحقق وضوح الإجراءات وتكامل الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسات التعليمية، ويعزز جودة المخرجات التعليمية.

وأوضح الوزير الطبطبائي أنه بعد اطلاعه على النسخة الأولية من مشروع اللائحة وما تضمنته من محاور تنظيمية وتربوية، وجه بطرحها أمام العاملين في الميدان التربوي لإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم قبل اعتمادها بصيغتها النهائية، بما يعزز نهج المشاركة المؤسسية في تطوير السياسات واللوائح التعليمية.

وأضاف الطبطبائي: «إن مشروع لائحة التعليم الجديدة يجسد نهج الوزارة القائم على التطوير المؤسسي والشراكة الحقيقية مع الميدان التربوي، انطلاقا من إيماننا بأن المعلمين والإدارات المدرسية ورؤساء الأقسام والموجهين الفنيين يمتلكون خبرات مهنية وتربوية متراكمة، ويشكلون ركنا أساسيا في تطوير العملية التعليمية بحكم قربهم من الواقع التعليمي ومعايشتهم اليومية لمتطلبات العمل المدرسي وتحدياته».

وشدد الطبطبائي على أن العاملين في المدارس من أعضاء الهيئة التعليمية هم الجهة المعنية بتطبيق اللوائح والأنظمة داخل المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يجعل مشاركتهم في مراجعة مشروع اللائحة وإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم المهنية ضرورة أساسية لضمان بناء لائحة تعليمية واقعية وفاعلة وقابلة للتطبيق، تستجيب لاحتياجات الميدان وتسهم في تطوير السياسات التعليمية والارتقاء بكفاءة المنظومة التربوية.

كما ثمن الجهود الكبيرة التي بذلها فريق العمل المختص في إعداد وتحديث مشروع لائحة التعليم، مشيدا بما قام به أعضاء الفريق من عمل مهني وتربوي متواصل أسهم في صياغة اللائحة بصورتها الحالية، وفق أسس علمية وتنظيمية تراعي متطلبات التطوير التربوي وتواكب المستجدات التعليمية.

وأوضحت وزارة التربية أن النسخة الأولية من مشروع لائحة التعليم ستطرح عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة لاستطلاع آراء العاملين في الميدان التربوي لمدة أسبوعين، اعتبارا من أمس حتى 4 يوليو 2026، بهدف إتاحة الفرصة أمام المعلمين والإدارات المدرسية والموجهين الفنيين للمشاركة في تطوير اللائحة وإبداء آرائهم ومقترحاتهم المهنية قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.

وبينت وزارة التربية أن مشروع لائحة التعليم الجديدة يأتي استكمالا لأعمال الفريق المختص الذي شكله وزير التربية برئاسة الوكيل المساعد للشؤون التعليمية م.حمد الحمد، والذي تولى خلال الفترة الماضية مراجعة وتحديث عدد من الوثائق واللوائح المنظمة للعملية التعليمية، بما يشمل الرؤية والرسالة التربوية والخطط الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة، وهي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، إضافة إلى التعليم الديني.

وأشارت الوزارة إلى أن الفريق المتخصص عمل خلال الفترة الماضية على مراجعة وتحديث مختلف الوثائق واللوائح المنظمة للعملية التعليمية، بما يشمل الرؤية والرسالة التربوية، والخطط الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة، ولوائح تقييم المتعلم والغياب، وضوابط الدور الثاني، ولائحة مخالفات الامتحانات، والنظام المدرسي، إلى جانب عدد من الجوانب التنظيمية والتربوية المرتبطة بسير العملية التعليمية.

وبينت وزارة التربية أن أعمال التحديث استندت إلى توجيهات الوزير بضرورة إعداد لائحة تعليم شاملة تراعي الخصائص العمرية لكل مرحلة تعليمية، وتحفظ حقوق وواجبات جميع مكونات المجتمع المدرسي، وتحدد بصورة واضحة أدوار ومسؤوليات المعلم والمتعلم والإدارة المدرسية، بما يعزز الانضباط المدرسي ويرتقي بجودة الممارسات التربوية.

كما أوضحت أن مشروع اللائحة يضع المتعلم في محور عملية التطوير، من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة ومتوازنة تراعي احتياجاته التعليمية والتربوية والنمائية، وتسهم في بناء شخصيته وتنمية قدراته العلمية والمهارية والقيمية، بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو إعداد أجيال قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل.

وأوضحت الوزارة أن اللائحة الجديدة تمثل إطارا تنظيميا موحدا للتعليم في دولة الكويت، حيث ستلغي العمل بالوثائق المنفصلة الخاصة بكل مرحلة تعليمية، مثل وثيقة رياض الأطفال ووثيقة المرحلة الابتدائية ووثيقة المرحلة المتوسطة ووثيقة المرحلة الثانوية، لتحل محلها لائحة تعليمية شاملة تتضمن الأحكام والضوابط والسياسات المنظمة للعملية التعليمية في مختلف المراحل الدراسية ضمن مرجع واحد موحد.

وأكدت الوزارة أن آلية استطلاع الرأي الإلكتروني روعي فيها التخصص وطبيعة العمل في كل مرحلة تعليمية، حيث سيتم إتاحة الأجزاء والمحاور المتعلقة بكل مرحلة للمعلمين والعاملين المعنيين بها، بما يضمن الحصول على ملاحظات ومقترحات أكثر دقة وارتباطا بالواقع الميداني، ويسهم في إثراء مشروع اللائحة قبل إقراره بصيغته النهائية.

وأكدت الوزارة أن فتح باب المشاركة أمام العاملين في الميدان التربوي يعكس حرصها على ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي وتعزيز الشراكة مع الميدان باعتباره شريكا رئيسيا في صناعة القرار التربوي، مشيرة إلى أن الملاحظات والمقترحات التي سترد عبر الاستطلاع الإلكتروني ستدرس بعناية من قبل فريق مختص للاستفادة منها في تطوير المشروع وإعداد النسخة النهائية.

وأضافت أن هذا النهج يهدف إلى تعزيز المشاركة الفاعلة لأهل الميدان التربوي في صياغة اللوائح المنظمة للعملية التعليمية، والاستفادة من الخبرات المتراكمة للمعلمين والإدارات المدرسية والموجهين الفنيين، بما يضمن إعداد لائحة واقعية وقابلة للتطبيق وتستجيب لاحتياجات جميع المراحل التعليمية.

ودعت وزارة التربية جميع العاملين في الميدان التربوي إلى المشاركة الفاعلة في الاستطلاع الإلكتروني وإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم المهنية، مؤكدة أن اللائحة الجديدة تمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة تعليمية أكثر كفاءة ومرونة واستجابة للتحديات والمتغيرات المستقبلية، بما يحقق تطلعات الوزارة في الارتقاء بجودة التعليم وتحسين البيئة المدرسية في مختلف المراحل التعليمية.

«أكسيوس»: وزير الخارجية الأميركي يعتزم زيارة الخليج الأسبوع المقبل

وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو

الرياض ـ العربية.نت: يستعد وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو للقيام بجولة في الشرق الأوسط الأسبوع المقبل، تشمل عددا من دول الخليج، في وقت تشهد فيه المنطقة تحركات ديبلوماسية مكثفة على خلفية التطورات المرتبطة بالاتفاق الأميركي ـ الإيراني والملفات الأمنية الإقليمية.

وكما نقلت قناة العربية عن موقع «أكسيوس» فإن الخطة الحالية للزيارة تتضمن التوجه إلى الكويت والإمارات والبحرين، نقلا عن مصدرين مطلعين على الترتيبات الجارية.

وذكر موقع أكسيوس نقلا عن مصدر ثالث لم يتم الكشف عن هويته، أنه من المتوقع أن يعقد روبيو قمة مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين.

ولم تصدر وزارة الخارجية الأميركية حتى الآن إعلانا رسميا بشأن برنامج الزيارة أو جدول أعمالها، إلا أن الجولة تأتي في مرحلة تشهد تنسيقا متواصلا بين واشنطن وحلفائها الإقليميين بشأن عدد من القضايا الاستراتيجية.

دانت تصاعد اعتداءات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

«الخارجية» تدين الهجوم الإرهابي على مطار نيامي الدولي في النيجر

كونا: أعربت وزارة الخارجية عن إدانة دولة الكويت للهجوم الإرهابي الذي استهدف مطار نيامي الدولي في جمهورية النيجر الصديقة والذي أدى إلى وفاة وإصابة عدد من الأشخاص.

وأكدت الوزارة في بيان موقف دولة الكويت الثابت والرافض لكافة أشكال العنف والإرهاب، معربة عن خالص تعازيها ومواساتها لحكومة وشعب جمهورية النيجر ولذوي الضحايا ومتمنية للمصابين الشفاء العاجل.

كما أعربت وزارة الخارجية عن إدانة دولة الكويت واستنكارها الشديدين لتصاعد اعتداءات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك الاعتداءان الأخيران على المسجد الكبير في قرية جليجليا ومسجد الفاروق في قرية مزارع النوباني شمال رام الله.

وأكدت «الخارجية» في بيان رفض دولة الكويت القاطع لهذه الاعتداءات والانتهاكات المتكررة لحرمة دور العبادة محملة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن استمرار هذه الممارسات، وما تؤدي إليه من تقويض لفرص السلام وزعزعة للأمن والاستقرار.

ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق مجددة موقف دولة الكويت الثابت والداعم لحقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

خلال أعمال الدورة الـ 36 لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

الكويت: ضرورة التصدي لأي انتهاكات تمس حرية الملاحة وأمن الممرات البحرية الدولية

إجراءات العراق الأحادية بشأن اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله تتعارض مع حسن الجوار

السكرتير الثاني جاسم العامري

نيويورك ـ كونا: أكدت الكويت أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واحترام أحكامها باعتبارها الإطار القانوني الشامل المنظم لاستخدامات البحار والمحيطات وحقوق الدول والتزاماتها داعية إلى الحفاظ على سلامة هذا النظام القانوني وتعزيز سيادة القانون الدولي.

جاء ذلك في كلمة ألقاها السكرتير الثاني بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة جاسم العامري خلال أعمال الدورة الـ36 لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحت بند تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بموجب المادة 319 من الاتفاقية.

وقال العامري إن الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ قبل 32 عاما تمثل أحد أهم مصادر القانون الدولي البحري وتحظى بقبول واسع من المجتمع الدولي إذ بلغ عدد الدول الأطراف فيها 174 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن ما يشهده العالم من نزاعات مسلحة وتوترات إقليمية يؤكد أهمية التطبيق الفعال للاتفاقية والتصدي لأي انتهاكات تمس حرية الملاحة وأمن الممرات البحرية الدولية مشددا على ضرورة عدم تحويل الممرات المائية الحيوية إلى أدوات للضغط السياسي أو ساحات للصراع.

واعتبر أن حرية الملاحة والعبور في المضائق والممرات المائية الدولية تمثل حقوقا أساسية نصت عليها الاتفاقية داعيا جميع الدول إلى الالتزام الكامل بأحكامها ومبادئ القانون الدولي.

وفي هذا الإطار أعرب السكرتير الثاني عن ترحيب البلاد بالتوصل إلى اتفاق حول مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران تقضي بإيقاف العمليات العسكرية واصفا ذلك بأنه خطوة إيجابية نحو خفض التوترات وفتح المجال أمام الحلول الديبلوماسية.

وشدد على تمسك الكويت بأحكام الجزء الثالث من الاتفاقية ولا سيما المادة 37 المتعلقة بنظام المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية لما تمثله من أهمية في ضمان أمن واستقرار حركة الملاحة العالمية.

ونبه العامري إلى أن أمن الممرات البحرية الدولية يرتبط بشكل مباشر بأمن التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والطاقة داعيا إلى احترام الاتفاقيات والترتيبات القانونية القائمة بين الدول وحل الخلافات عبر الحوار وبحسن نية.

كما أعرب عن قلق الكويت إزاء الإجراءات الأحادية التي اتخذها العراق بشأن اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله لعام 2012 وإلغاء بروتوكول المبادلة الأمنية لعام 2008 مؤكدا أن هذه الخطوات تتعارض مع مبادئ حسن الجوار والالتزامات الدولية.

وعبر عن اعتراض الكويت واحتجاجها على قائمة الإحداثيات الجغرافية وخارطة تتضمن ادعاءات حول المجالات البحرية العراقية أودعتها العراق لدى الأمم المتحدة في يناير وفبراير 2026 مؤكدا أنها تمس حقوق الكويت وسيادتها على مناطقها البحرية وتخالف أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ظل استمرار المفاوضات الفنية والقانونية بين البلدين لترسيم الحدود البحرية.

وشدد على أن احترام الاتفاقية وتنفيذها بحسن نية يشكلان أساسا لمنع النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار في البحار والمحيطات منبها إلى أن الحفاظ على هذا الإطار القانوني مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول.

بعد مناقشة رسائل الاحتجاج الكويتية خلال اجتماعه عبر الاتصال المرئي

«إيكاو» تجدد تأكيد صحة موقف الكويت بشأن الاعتداءات الإيرانية على المطار

الاجتماع عقد بمشاركة 93 مشاركاً وأكد عدم صحة ما تقدمت به إيران في ورقة العمل

رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ م.حمود المبارك ومدير عام الهيئة بالتكليف دعيج العتيبي والمتحدث الرسمي في الهيئة عبدالله الراجحي وسعد العتيبي خلال الاجتماع

كونا: جدد مجلس منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو» تأكيد صحة موقف الكويت بشأن الاعتداءات الإيرانية على مطار الكويت الدولي بعد مناقشة رسائل الاحتجاج الكويتية خلال اجتماعه رقم 238 الذي عقد عبر الاتصال المرئي.

وأوضحت الهيئة العامة للطيران المدني في بيان لـ«كونا» أنه بناء على الدعوة المرسلة إلى رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الكويتي من رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي إيكاو تمت مناقشة ورقة العمل المقدمة من إيران بشأن عدم صحة اعتداءاتها على الدول المجاورة.

وأضافت أنه تم خلال الاجتماع تعميم رسالة الاحتجاج التي تقدمت بها الكويت بشأن الاعتداءات الإيرانية المتكررة على مطار الكويت الدولي ومرافقه المدنية والبنية التحتية المرتبطة بعمليات الطيران المدني.

وذكرت أن الاجتماع عقد بمشاركة 93 مشاركا يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة وأعضاء مجلس الايكاو البالغ عددها 36 دولة وكانت رسالة الاحتجاج الكويتية ضمن أولويات جدول أعمال الجلسة.

وبينت أن الأمين العام للمنظمة استعرض في مستهل الجلسة تقريرا تناول الاعتداءات الإيرانية التي تعرضت لها دولة الكويت وما ورد في رسالتي الاحتجاج الأخيرتين اللتين تم إرسالهما في الخامس من يونيو الجاري والحادي عشر من يونيو الجاري المدعومتين بالصور والمواد التوثيقية المتعلقة بالاعتداءات.

وأضافت الهيئة أن مجلس المنظمة أحيط علما بالتطورات الواردة في تقرير الأمين العام دون تسجيل أي مداخلات أو تعقيبات من الدول الأعضاء وعدم صحة ما تقدمت به إيران في ورقة العمل، مما يؤكد بشكل قاطع قرار الإدانة السابق الصادر بحق إيران.

من جهته، أعرب الوفد الكويتي المشارك برئاسة رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ م.حمود المبارك عن تقدير الكويت للدعم الذي حظيت به من منظمة الطيران المدني الدولي وأعضاء مجلسها والمجموعة العربية، مؤكدا أن هذا الموقف يجسد التزام المجتمع الدولي بحماية الطيران المدني وصون أمن وسلامة المنشآت والمرافق المدنية.

خلال جلسة مجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن

الملا: حماية النساء من جميع أشكال العنف تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن وبناء السلام

السكرتير الثاني وفيقة الملا

نيويورك ـ كونا: أكدت دولة الكويت أن حماية النساء من جميع أشكال العنف بما في ذلك المرتبط بالنزاعات وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تمثل عناصر أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء سلام عادل ومستدام.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي ألقتها السكرتير الثاني بوفدها الدائم لدى الأمم المتحدة وفيقة الملا خلال استئناف جلسة مجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن تحت عنوان «السلام يصنع بمشاركة النساء: الخروج من النزاعات عبر تعزيز دورهن».

وجددت الملا التأكيد على أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه أو الحفاظ عليه من دون المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع مراحل منع النزاعات وبناء السلام والتعافي وإعادة الإعمار معتبرة أن المرأة شريك أساسي في صياغة الحلول وصناعة السلام وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وقالت إن عقد هذه المناقشة يأتي في وقت يشهد فيه العالم تصاعدا مقلقا في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية وما يرافق ذلك من تداعيات جسيمة على المدنيين ولا سيما النساء داعية إلى تجديد الالتزام الدولي بالمبادئ التي أرساها قرار مجلس الأمن (1325) والقرارات اللاحقة الخاصة بأجندة المرأة والسلام والأمن.

وأضافت الملا أن التجارب أثبتت أن مشاركة المرأة تسهم بصورة مباشرة في تعزيز فرص نجاح جهود السلام واستدامتها منبهة إلى أن ضعف تمثيل النساء في عمليات السلام وصنع القرار لا يزال يمثل تحديا يتطلب معالجة دولية جادة.

وحذرت من ارتفاع مستويات العنف والتهجير والإقصاء الذي يواجه النساء في العديد من مناطق النزاع في حين تستمر الفجوة بين الالتزامات الدولية والواقع الميداني.

وأوضحت أن النساء يدفعن ثمنا باهظا للنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية من خلال التعرض للقتل والنزوح والفقر والعنف إضافة إلى تأثر فرصهن في التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش.

وفيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة أعربت السكرتير الثاني عن قلق البلاد البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية الكارثية التي تعاني منها النساء نتيجة استمرار العمليات العسكرية وما خلفته من خسائر فادحة في الأرواح ونزوح واسع النطاق وانهيار للخدمات الأساسية.

وأكدت في هذا الصدد ضرورة الإيقاف الفوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ومن دون عوائق وحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني.

كما أعربت الملا عن قلق الكويت إزاء استمرار معاناة النساء والفتيات في السودان في ظل النزاع القائم وما يترتب عليه من نزوح جماعي وتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وأكدت أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع وضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في مسارات السلام والوساطة.

وسلطت الضوء على التحدي الأكبر الذي يواجه أجندة المرأة والسلام والأمن المتمثل في غياب تنفيذ الأطر القانونية والقرارات الدولية على أرض الواقع.